الأمم المتحدة

S/2015/1025



Distr.: General
23 December 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أوجه عنايتكم إلى رسالتي المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/2014/893) التي أبلغتُ فيها رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وإلى الرد الوارد منه في الرسالة المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/2014/894)، التي أحاط فيها علماً باعتزامي مواصلة تمويل أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة من الميزانية العادية. وأود إبلاغكم في هذه الرسالة بأحدث ما حققته اللجنة المختلطة من إنجازات وما اضطلعت به من أنشطة.

وكما تعلمون، أنشأت الأمم المتحدة اللجنة المختلطة لتيسير تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود بين الكاميرون ونيجيريا ومنازعاتهما الإقليمية. وتشمل ولاية اللجنة المختلطة دعم تعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة، وتسوية أوضاع السكان المعنيين بذلك، وتقديم التوصيات بشأن تدابير بناء الثقة التي ينبغي اتخاذها.

وتشمل الإنجازات التي تحققت حتى الآن الانسحاب من نيجيريا ونقل السلطة إلى الكاميرون في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، على طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤) وفي شبه جزيرة باكاسي (بدأت العملية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وتمت في آب/أغسطس ٢٠٠٨)؛ وترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو ٢٠٠٧)؛ وانتهاء النظام الانتقالي الخاص الممتد خمس سنوات الذي وضع في إطار اتفاق غرينتي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وممارسة الكاميرون كامل حقوقها السيادية على منطقة باكاسي (آب/أغسطس ٢٠١٣). ووافقت اللجنة المختلطة أيضاً على جميع التوصيات التي أصدرها الفريق العامل المعني بالحدود البحرية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود بشأن الرواسب الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي الحدود البحرية (آذار/مارس ٢٠١١).

15-22850 (A) 241215 281215





وفي عام ٢٠١٥، واصلت اللجنة المختلطة تيسير العملية، بوسائل منها المساعدة في الإبقاء على قنوات الحوار والاتصال مفتوحة بين البلدين. بيد أن تدهور الحالة الأمنية عرقل إجراء زيارات ميدانية، نظرا لخضوع الولايات الحدودية الثلاث أداماوا وبرنو ويوبي في شمال شرق نيجيريا لحالة طوارئ نتيجة للأعمال الإرهابية التي يرتكبها تنظيم بوكو حرام. وشهدت عملية تعليم الحدود المزيد من التباطؤ بسبب الانتخابات العامة في نيجيريا في عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من الالتزام الذي قطعه رئيسا وفدي الكاميرون ونيجيريا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في ياوندي بإنجاز المهام المتبقية فيما يتعلق بتعليم الحدود المتصلة برسم الخرائط باستخدام منهجية مطوّرة بالقدرات الداخلية لرسم الخرائط تستغني عن البعثات الميدانية في الشمال وفي المناطق المتضررة من تنظيم بوكو حرام، لم يتمكن الطرفان من تحديد المناطق المتبقية على طول الحدود البرية ومن الاتفاق عليها. وبالتالي، تم تأجيل دورة العمل النهائية كان من المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ حتى الربع الأول من عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، أعربت الحكومة المشكلة حديثا في نيجيريا عن اعتزامها تجديد جهودها الرامية إلى تسوية المسائل المعلقة.

وأعرب رئيسا وفدي الكاميرون ونيجيريا عن ثقتهما في إمكانية إنجاز المهام المتبقية بدون إيفاد بعثات ميدانية إضافية إلى الحدود، ذلك أن الأفرقة التقنية قد اكتسبت معارف متسقة وموثوقة بالبيانات الجغرافية والديمغرافية تعتبر كافية لإنجاز عملها. وقد اتفق الطرفان حتى الآن على تعليم ٢ ٠٠١ كيلومترا من الحدود البرية التي يقدر طولها الإجمالي بـ ٢ ١٠٠ كيلومتر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، عقد فريق الأمم المتحدة لتقديم الدعم اجتماعات ثنائية ودورات عمل مع الوفد الكاميروني لتسجيل وتأكيد الأسماء الطبغرافية من أجل وضع الخرائط النهائية. وسيجري الاضطلاع بعملية مماثلة مع الوفد النيجيري بمجرد التأكد من قيادة لجنته للحدود الوطنية.

وفي نفس الوقت، استمر تشييد ونصب الأعمدة لوضع علامات مادية على الحدود البرية. ومن بين الأعمدة الحدودية التي يتعين تشييدها والتي يقدر عددها بـ ٢ ٦٩٦ عمودا، تم بنجاح تشييد ما مجموعه ٦٦٥ عمودا. وتمشيا مع استراتيجية الإنجاز التي وضعتها اللجنة المختلطة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، بدأت عملية تشييد ونصب ٢٣١ عمودا إضافية في الرقعة ٣، الواقعة في المنطقة الوسطى من الحدود البرية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وهي مستمرة حاليا. ومن المتوقع أن تُنجز أعمال التشييد بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٦. وبذلك سيصل العدد الإجمالي للأعمدة المشيدة إلى ٨٩٦، على أن يلي ذلك تشييد

٤٦٩ عمودا إضافيا بنهاية عام ٢٠١٦. وخلال اجتماع عُقد بين رئيسي الوفدين في ياوندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أعرب الطرفان رسميا عن استعدادها تقديم مساهمات فردية إضافية من الموارد من أجل تشييد الأعمدة الحدودية المتبقية البالغ عددها ١ ٨٠٠ عمود اللازمة لمشروع نصب الأعمدة في إطار الصندوق الاستئماني، واتفقا أيضا على دعوة الجهات المانحة إلى تجديد المساعدة. وسيتعين القيام بمبادرات إضافية لجمع الأموال، من خلال ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ورئيس اللجنة المختلطة.

وسيلزم كذلك توفير موارد تكميلية لتنفيذ البرامج المشتركة عبر الحدود دعما للسكان المتضررين من تعليم الحدود. ويشمل ذلك تمويل المشاريع السريعة الأثر من أجل بناء الثقة بينما بين المجتمعات المحلية، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب. وأثناء الفترة الفاصلة بين الانتخابات العامة في نيجيريا في آذار/مارس ٢٠١٥ وتشكيل الحكومة الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، عمل فريق الأمم المتحدة لتقديم الدعم للجنة المختلطة مع فريق الأمم المتحدة القطري في نيجيريا من أجل إعادة إطلاق مبادرات لبناء الثقة.

وقد حظيت هذه المبادرات منذ ذلك الحين بتأييد فريق الأمم المتحدة القطري لإدراجها في البرنامج القطري، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فريق الأمم المتحدة لتقديم الدعم في طور تنفيذ إطار للتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في نيجيريا من أجل القيام بدراسات جدوى لستة مشاريع قطاعية وتحديد تقديرات التكاليف المتصلة بها.

وفي الكاميرون، تم استكمال المشاريع التي تركز على الأمن الغذائي، والائتمانات البالغة الصغر، والحصول على مياه الشرب المأمونة، والطاقة الخضراء، وبناء القدرات للنساء والشباب لتوفير فرص العمل لهم، وحماية المدنيين في باكاسي وفي منطقة الشمال الأقصى بناء على طلب من حكومة الكاميرون بحيث تعكس التغيرات الديمغرافية الناجمة عن الأعمال الإرهابية التي يرتكبها تنظيم بوكو حرام. وسيلتمس رئيس اللجنة المختلطة الحصول على موارد من خارج الميزانية لتنفيذ مشاريع بناء الثقة بما يتسق مع إطار عمل الأمم المتحدة المنقح للمساعدة الإنمائية لكلا البلدين.

وقامت لجنة الصياغة التي أنشئت في شباط/فبراير ٢٠١٤ لإعداد بيان الحدود البرية والبحرية بعقد اجتماعين، بدعم فعال من مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة. كذلك يعمل فريق الأمم المتحدة التقني التابع للجنة المختلطة بدعم من قسم رسم الخرائط على إنتاج خرائط لإرفاقها ببيان الحدود.

وعموما، من المتوقع أن يتم الانتهاء من التقييم الميداني للمناطق الحدودية التي لم يُتفق بشأنها بنهاية عام ٢٠١٦، رهنا باستعداد الطرفين الوفاء بالتزاماتهما المشتركة. وفي ما يتعلق بتسوية مجالات الخلاف المعلقة التي يتعين الاتفاق بشأنها، فإن معظمها، إن لم يكن جميعها، يمكن تسويته خلال نفس الدورة العاملة إذا أبدى الطرفان المرونة اللازمة وتقيَّدا بالحلول التوفيقية. وهذا بدوره من شأنه أن يتيح الانتهاء من أعمال تعليم الحدود ورسم الخرائط النهائية وعمليات نصب الأعمدة الحدودية بنهاية عام ٢٠١٧. ومن خلال المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، بصفته رئيس اللجنة المختلطة، تعهد رئيسا الكاميرون ونيجيريا في تموز/يوليه ٢٠١٥ بإكمال تعليم الحدود المشتركة بين بلديهما. ويتوقف إنجاز الجزء الأكبر من أعمال تعليم الحدود على رغبة الطرفين بالتوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المعلقة.

وبعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، يتعين القيام بالأنشطة التالية كي تختتم اللجنة المختلطة أعمالها:

(أ) الاتفاق بشأن المناطق المعلقة المتبقية باستخدام منهجية مطوّرة بالقدرات الداخلية للتقييم والتعليم؛

(ب) إنتاج الخرائط النهائية وبيان الحدود؛

(ج) تيسير تشييد ونصب الأعمدة الحدودية بتمويل من الصندوق الاستئماني الخاص بأنشطة تعليم الحدود؛

(د) تعزيز التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري، والمراقبة الأمنية المنسقة على طول الحدود البرية؛

(هـ) إنجاز مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطة ترسيم الحدود؛

(و) تنفيذ استراتيجية الإنجاز للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ عن طريق تسليم أنشطة اللجنة المختلطة تدريجيا إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل على الصعيد دون الإقليمي.

وأود الإشارة إلى أنه حتى عام ٢٠٠٣، كانت اللجنة المختلطة تموّل بالكامل من أموال خارجة عن الميزانية. وبعد ذلك، في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٥، مولت أنشطة اللجنة المختلطة عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقدمت حكومات أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والسويد وكندا والنرويج والنمسا

تبرعات عينية للأعمال الموضوعية والتقنية التي تقوم بها اللجنة (حيث زودتها بالخبراء العسكريين والقانونيين)، إلى جانب الدعم اللوجستي المقدم من حكومتي الكاميرون ونيجيريا، والتبرعات المقدمة من حكومتي البلدين ومن حكومتي كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومن الاتحاد الأوروبي إلى الصندوق الاستئماني للقيام بأنشطة تعليم الحدود.

وعلى غرار ما حدث في السنوات الأخيرة، وبالنظر إلى فعالية التكلفة التي تتسم بها العملية والأهمية التي تكتسيها المهام المتبقية في هذه المرحلة لإحراز تقدم في التنفيذ السلمي للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، أعتزم طلب رصد موارد من الميزانية العادية من أجل اللجنة المختلطة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون